

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
الْحٰمِدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰالَمِينَ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية

قسم المخطوطات

العنوان: الزهر باسم فيما يزوج الحكم
الغلاف: أبو بكر بن محمد العبوطي

كتاب الذهن الياسم في ما يزوج الحسن
وينتهي

للإمام العلام بوكير بن محمد السعدي طبى بفينا به ابرى

يَعْلَمُ

يُزوج فيها الأبعد بآذنه قلت وما يدفع التنبه له وقد
يغفل عنه ما أذا كان للمرأة المسئولة التي من سيرها
فانه حينئذ يليها بالولاية والذى ورثه من أبيه
فيهاته وهم المتنو لهم خصوصاً فضلاً هذه الزمان الذي
عوه الجهل وغلب عليهم أنه لا ولاية له لكونه
ابناً وليس ابن أبي عمر ولا معتقاً ولم يتفطنوا إلى
ولائحة الولاية ولم يكرر من نبه لهذه الصوره فاستثنوها
وحكها وأضاعوا الثانية فقد الولي حيث لا يعزمونه ولا
حياته فات المحاكم يزوج ما لم يسته إلى مدة يحكم فيها
بكونه في زوج حينئذ الأبعد الثالثه أهلاً به تتجاهلاً وعمد
صحيحات أو فاسدات وشنون فاته المحك قبل التحمل يعبره الرابعه
العطل بان تدعوا بالقسم العاقله إلى كفو ويتسع الولي
من تزويدها من شهونه عند المحاكم لتواريه أو تعذر
او اشتباهه من التزويج وقد أمره به المحاكم عند حصول
وحل ذلك اذا لم ينكر منه فإنه عطل مرات قلها فيما
لكي بعضهم مرتلث مرات فسقاً وتنقلوا الولاية إلى الألا
بعد ثم هل يزوج المحاكم عند العطل بالولاية والنيابة
خلاف حكمه الإمام قوله فوائد منها آذنت حينئذ
حاكم بلد الولي وهو في بلد ليست في حكمه ان قلنا
بالنيابة زوجها اتف بالولاية فلا وتنقلاً آذنت زوج شه
قامت بيته انه رجع عن العطل قبل التزويج ان قلنا

لَسْمَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ
الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ
مُحَمَّدُ السِّوْطِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَاعْمَادُ عَلَيْنَا
مِنْ دُرَكَاتِهِ أَمِينٌ وَقَفَتْ عَلَى قَبِيدَةٍ طَوِيلَةٍ لِشِيخِ الْأَ
سَلَامِ سَرَاجِ الدِّينِ الْبَلَقِينِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى جَمِيعُهُ
فِيهَا الصُّورَةُ الَّتِي يُزَوِّجُ فِيهَا الْمَحَاكِمُ وَأَوْصَلُهَا إِلَيْ
عَشَرِينَ صُورَهُ قَنْطَلَتْهَا فِي حُسْنِ آيَاتٍ وَرَأْبَتْ آيَاتٍ
أَوْ دَهَامَ شَرِحةً لِيَعْمَلُ الْإِسْفَاعَ بِهَا وَاللَّهُ وَلِيَ التَّوَسُّعُ
فِيَقْعِدَهُ وَنَزُوحَ حَائِثَهُ مِنْهُ الْوَلِيُّ وَالْعَدُوُّ وَالْأَدَارَةُ
الصُّورَةُ الْأَوَّلِيَّ فِيهَا يُزَوِّجُ الْمَحَاكِمُ عَنْ عَدْمِ الْوَلِيِّ أَمَا
صَوْا وَشَرَعَابَانَ يَكُونُ فِيهِ مَانِعٌ مِنْ هُنْقَرَةٍ وَجَنْوَبَةٍ
أَوْ فَسْقَةٍ أَوْ سَفَهٍ وَلَا وَلِيَ أَبْعَدْنَاهُ قَالَ الْبَلَقِينِيُّ
يَكَانُ الْوَلِيُّ ثَلَاثَةُ كُمَيْنَ يُزَوِّجُ الْمَحَاكِمُ لَاهُ أَذَا كَانَ
ذَكْرًا الْجِنَّةَ إِلَى ذَنْبِهِ وَلَوْكَانَ أَنْتَيْ اسْتَقْلَاتَ إِلَى الْأَبْعَدِ
قَالَ وَكَمْ أَرَعْتَ نَعْرُضَ لِذَكْرِكَ وَبِي عَادَ الْمَرِيكَنَ أَبْعَدَ
يَكَانُ هَذِهِ الصُّورَهُ أَوْ لَيْلَيْتَ زَوْجَ الْمَحَاكِمِ مِنَ الْمُقْتَلَهَا
يَتَقْدِيرُ أَنْوَثَتَهُ تَكُونُ الْوَلَابِيَّهُ لَهُ وَالْمَحَاكِمُ أَنَّهُ يُزَوِّجُ
بِذَنْبِهِ وَيَكُونُ وَلِيَاءُ وَكِيلٍ وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْرَوْضَهُ
مِثْلَهُ بِمَا أَذَا كَانَ الْمُخْتَلَفُ الْمُعْتَقُ أَنَّهُ يُزَوِّجُ بِذَنْبِهِ
وَالصُّورَهُ الَّتِي يَذَكِّرُهَا الْبَلَقِينِيُّ حِيثُ كَانَ بَعْدَ

یزدج

فاذنه الثالثة عشر المجنونه باللغة حيث لا يكفيها ولا يجد
 فان المحاكم يزوجها المحاجه لالمصلحة ويراجع اقارب
 بها وجوها واستجواباً وجهات صحيحة الغوي الاول والامام
 الثاني فقوى واب وجد في النظم راجع الى الطرفين
 وهذه الصوره لم يذكرها البليقيني وذكر بدلاها الاغما
 وتركتها لان القول به زوج المحاكم حينئذ ضعيف
 والاصح انتظاراً فاقته ولو طلت مددته
امامه الرشيدة لا ولها وبيت المال لا ضرر
 الرابعم عشر امامه الرشيدة التي لا ولها زوجها المحاكم
 كي ياذنها الخامسة عشر امامه بيت المال يزوجها المحاكم
 باذنها السادسه عشر امامه الموقوفه يزوجها المحاكم
 باذن الموقوف عليه
مع سلات علقت او دبرت او كوبت او كان او لكرف
 السابعة عشر مستولدة الكافر اذا سلمت فانه لا يمكن
 من يبعها بليل حال بيته وينه ويزوجها المحاكم الثامنة
 عشر والتاسعة عشر معاشرته ومدبرته اذا سلمنا العرش
 التي علق متعقبها بصفة يقطع بوجودها او سلمت فلا
 تباع لمصلحة انتظار العتق فان كانت فدر توجد
 وقد لا توجد بيعت **والله سبحانه وتعالى على**
تم الكتاب

٢٨

بالنيابة خرج على عزل الوالي او بالولاية خرج على عزل
 القاضي ومنها اذ ازوجها المحاكم والولي الغائب باخر
 في وقت واحد قدم الوالي ان قلنا بالنيابة والابطلallo
 ليين او قدم المحاكم لقوته ولايته **وهي عومنها**
 لولي **حيث زوجتها في الفيه** فان نجاح المحاكم
 يقدم الخامس سفر الوالي الى مسافة القصر خلاف ما ذكر
 ثان دونها فلا بد من اذنه ومن ادعت غيبة ولديها
 فلا بد من شاهدين على غيبتها ندب او قيل وجوباً **والتداعي**
حسن توأزه ونحاله او طفله او عاده ما قدره
 السادسه حسن الولي حيث لا يصل اليه احد الا السجناء السادس
 والثامنه توأريه وتغزره التاسعه اذا اراد الولي نجاحها
 لنفسه كانت عمر فانه يقبل ويزوج المحاكم العاشره اذا اراد
 نجاحها طفله الصغير العاقل فانه يقبل له ولا يتول الطرفين
 وكذا يوجب لان المحاكم لا يقبل للطفل ولم يقيده في
 النظم بالعقل لمعلومه من ذات الصغير المجهوب لا يزوج
 المحادييه عشر اذا اراد المحاكم نجاحها الحفده وهو غير محب
 لحوث البنت كرا او حوت المحيد صغيراً ومحظوظاً او فقد
 الابهين او قيام مانع **حيث**
وقد انة محورة ومن جنت ولا ياب وجد لا احتاج قد ظهره
 الثانية عشر امامه المحور عليه اذا لم يكن له اب او جد يزو
 جها المحاكم للمصلحة فان كان المحور عليه سفيه

فاذنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَإِذَا حَلَّ الْمَاهِ
الْأَكْوَافُ أَعْلَمُوا مَعَ الْمَاهِ فَإِذَا حَلَّ الْمَاهِ
الْأَكْوافُ أَعْلَمُوا مَعَ الْمَاهِ

٢

٧

لَيْسَ الْوَلَايَةُ فِي النَّعَاحِ لِسَتَةٍ، رَقْ وَجْنَوْ وَفَخْتَ الْفَغْرِ
وَعَزَ الْصَّبِيُّ وَعَنْ بَهْ فَسْقُ وَقْلُ، رَجُلُ سَفِيهٍ أَنْ يَكُنْ قَاطِنُ
وَالْفَسْقُ عَمَّ بِالْزَمَانِ فَاهْلَهُ، لَهُمَا الْوَلَايَةُ عَمَّ شَابَخَنَا الشَّهْرُ

تَهْرَكًا لَا يَبْيَسُ
وَكَذَّ الشَّهْوَدُ لِذَلِكَ النَّعَاحِ شَرْطُهُمْ، قَلْ سَتَةٌ مِنْظُومٌ هَمْ تَحْكِيمُ الدَّرْكِ
حَرِيدَةٌ وَذَوْرَةٌ وَعَدَالَةٌ، سَمِعْ عَذَابَهُرُ وَاسْلَامٌ حَضَرَ

انتهت

